



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

The role of digital technologies in improving the efficiency of financial decisions and its implications for the effectiveness of fiscal policy in Iraq

دور التقنيات الرقمية في تحسين كفاءة القرارات المالية وانعكاساتها على فاعلية السياسة المالية في العراق

د. قيس انيس ججيل العقابي

Qays Anis Jiheel

abbasanes2008@gmail.com

وزارة النفط – شركة تسويق النفط

Abstract

This study examines the role of digital technologies in shaping fiscal decision-making and public finance sustainability in the Iraqi economy. Focusing on the institutional and informational dimensions of fiscal policy, the research analyzes how limited digital capacity impacts the efficiency of government spending, revenue mobilization, and the dynamics of the deficit and public debt. The study employs a qualitative analytical methodology based on an institutional and diagnostic fiscal framework, relying on official data from Iraqi federal budget laws, budget execution reports, and final accounts, supported by analytical assessments from the International Monetary Fund and the World Bank. The analysis reveals that fiscal decision-making in Iraq is constrained by structurally rigid spending patterns, excessive dependence on volatile oil revenues, recurring fiscal deficits, and reactive public debt management. These challenges are exacerbated by weak digital public financial management systems, limited forecasting and monitoring tools, and a fragmented financial information infrastructure, which undermines allocation efficiency, budget credibility, and long-term sustainability. The findings indicate that digital constraints play a crucial role in exacerbating fiscal vulnerabilities by weakening the quality and timeliness of decisions related to spending, revenue, deficit, and debt. This study contributes to the fiscal policy literature by providing an institutional assessment of fiscal sustainability in a resource-dependent economy, and highlights the importance of strengthening the digital financial infrastructure to support more informed, credible and sustainable fiscal policymaking in Iraq.

Keywords: Fiscal policy, fiscal sustainability, digital transformation, public financial management, government spending, public revenues, fiscal deficit, public debt, Iraq.

المستخلص

تتناول هذه الدراسة دور التقنيات الرقمية في تشكيل عملية صنع القرار المالي واستدامة المالية العامة في الاقتصاد العراقي. وبالتركيز على الأبعاد المؤسسية والمعلوماتية للسياسة المالية، يحلل البحث كيف تؤثر القدرة الرقمية المحدودة على كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعبئة الإيرادات، وديناميكيات العجز والدين العام. وتعتمد الدراسة منهجية تحليلية نوعية تستند إلى إطار مالي مؤسسي- وتشخيصي، بالاعتماد على بيانات رسمية من قوانين الموازنة الاتحادية العراقية، وتقارير تنفيذ الموازنة، والحسابات الختامية، مدعومة بتقييمات تحليلية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويكشف التحليل أن عملية صنع القرار المالي في العراق مقيدة بأنماط إنفاق جامدة هيكلية، واعتماد مفرط على عائدات النفط المتقلبة، وعجز مالي متكرر، وإدارة رد فعلية للدين العام. وتتفاقم هذه التحديات بسبب ضعف أنظمة الإدارة المالية العامة الرقمية، ومحدودية أدوات التنبؤ والمراقبة، وتشتت البنية التحتية للمعلومات المالية، مما يقوض كفاءة التخصيص، ومصداقية الموازنة، والاستدامة على المدى الطويل. تشير النتائج إلى أن القيود الرقمية تلعب دوراً حاسماً في تفاقم مواطن الضعف المالي من خلال إضعاف جودة وتوقيت القرارات المتعلقة بالإنفاق والإيرادات والعجز والدين. تُسهم هذه الدراسة في أدبيات السياسة المالية من خلال تقديم تقييم مؤسسي للاستدامة المالية في اقتصاد يعتمد على الموارد، وتُبرز أهمية تعزيز البنية التحتية المالية الرقمية لدعم صنع سياسات مالية أكثر استنارة ومصداقية واستدامة في العراق.

الكلمات الرئيسية: السياسة المالية، الاستدامة المالية، التحول الرقمي، إدارة المالية العامة، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، العجز المالي، الدين العام، العراق.

مقدمة

تلعب السياسة المالية دوراً محورياً في تشكيل استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي، والاستدامة المالية، لا سيما في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية حيث تكون المالية العامة عرضة بشدة للصدمات الخارجية. في هذا السياق، تتأثر جودة صنع القرار المالي وخاصة القرارات المتعلقة بالإنفاق العام، وتعبئة الإيرادات، وإدارة العجز، والدين العام بشكل كبير بتوافر المعلومات المالية ودقتها وتوقيتها. في السنوات الأخيرة، أكدت مجموعة متنامية من الدراسات الاقتصادية على أهمية التحول الرقمي وأنظمة إدارة المالية العامة الحديثة في تعزيز الحوكمة المالية، وتحسين دقة التنبؤات، ودعم نتائج مالية أكثر استدامة. في العراق، تعمل السياسة المالية ضمن بيئة اقتصادية ومؤسسية صعبة تتسم بالاعتماد الكبير على عائدات النفط، وهياكل الإنفاق الجامدة، والاختلالات المالية المتكررة، وتراجع قدرات الحوكمة. على الرغم من فترات ارتفاع عائدات النفط، ظلت النتائج المالية متقلبة، مما يعكس نقاط ضعف في تحديد أولويات الإنفاق، وتنويع مصادر الإيرادات، والتخطيط المالي متوسط الأجل. تتفاقم هذه التحديات بسبب محدودية استخدام الأدوات الرقمية في الإدارة المالية، مما يُعيق قدرة الحكومة على وضع توقعات موثوقة، ومراقبة تنفيذ الميزانية آنيًا، وتقييم استدامة القرارات المالية على المدى الطويل. وبينما وثقت الدراسات السابقة حول المالية العامة في العراق بشكل مُفصّل قضايا تتعلق بالاعتماد على النفط، والتقلبات المالية، وهشاشة المؤسسات، إلا أن الاهتمام بدور القيود الرقمية كعامل أساسي يُؤثر في عملية صنع القرار المالي واستدامته كان محدوداً نسبياً. تتناول هذه الدراسة هذه الفجوة من خلال بحث كيفية تأثير نقاط الضعف في البنية التحتية المالية الرقمية وأنظمة المعلومات على جودة ومصداقية القرارات المالية في العراق. وبالتركيز على الإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة، والعجز المالي، والدين العام ضمن إطار تحليلي متكامل، تُقدّم الدراسة تقييماً مؤسسياً لاستدامة المالية العامة، وتُبرز أهمية التحول الرقمي كعامل تمكين حاسم لسياسة مالية فعّالة.

هدف البحث: يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تحليل دور التقنيات الرقمية في تحسين كفاءة

ودقة القرارات المالية في العراق، وتقييم أثرها على فعالية السياسة المالية. ويسعى البحث بالتحديد إلى تقييم ما إذا كانت أدوات التنبؤ الرقمية وأدوات اتخاذ القرارات القائمة على البيانات قادرة على الحد من الاختلالات المالية، وتعزيز مصداقية الميزانية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي.

المبحث الاول: منهجية البحث

1- مشكلة البحث: على الرغم من الدور المحوري للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي، لا تزال عملية صنع القرار المالي تعاني من ضعف القدرة على التنبؤ، والانحرافات المتكررة بين نتائج الميزانية المخططة والفعالية، وعدم كفاءة تخصيص الموارد العامة. وقد حُدّت أساليب التخطيط المالي التقليدية، التي تعتمد بشكل كبير على افتراضات ثابتة وتكامل محدود للبيانات، من قدرة السلطات المالية على الاستجابة بفعالية للتقلبات الاقتصادية. وتتمحور مشكلة البحث حول ما إذا كان التنبؤ المحدود للتقنيات الرقمية قد ساهم في استمرار أوجه القصور في القرارات المالية المتعلقة بالإنفاق والإيرادات، مما يقوض فعالية السياسة المالية في العراق.

2- فرضية البحث: يستند هذا البحث إلى الفرضية الرئيسية التالية:

يُسهم تبني التقنيات الرقمية في التنبؤ المالي واتخاذ القرارات المالية في تحسين كفاءة قرارات الإنفاق والإيرادات بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية السياسة المالية في العراق.

3- أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في اسهامه في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية في الاقتصادات النامية المعتمدة على الموارد. فهي تُقدم رؤى حول كيفية مساهمة الأدوات الرقمية في تعزيز الانضباط المالي، وتحسين دقة التنبؤ بالإيرادات، وزيادة كفاءة الإنفاق العام. و تُقدم الدراسة توصيات قائمة على الأدلة لدعم الاستدامة المالية، والحد من عدم اليقين في الميزانية، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في العراق. علاوة على ذلك، تُسهم في النقاش الدائر حول تحديث إدارة المالية العامة من خلال التحول الرقمي القائم على أسس اقتصادية.

4- منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة منهجية تحليلية نوعية، تستند إلى نهج مالي مؤسسي. وتشخيصي، لدراسة كيفية تأثير القيود الرقمية على صنع القرار المالي واستدامة النظام المالي في العراق. ويعتمد التحليل على بيانات مالية رسمية مستقاة من قوانين الموازنة الاتحادية العراقية، وتقارير تنفيذ الموازنة، والحسابات الختامية الصادرة عن وزارة المالية، مدعومة بتقييمات تحليلية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتمحور التحليل التجريبي حول أربعة أبعاد مالية رئيسية: الإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة، والعجز المالي، والدين العام. وباستخدام تحليل الاتجاهات، ومقارنات التوقعات بالنتائج الفعلية، وتقييم الفجوات المؤسسية، تُقيم الدراسة الأنماط الهيكلية، ومصداقية الموازنة، ومخاطر الاستدامة. وتُشكّل الاستدامة المالية الإطار التحليلي المركزي، حيث تربط بين نقاط الضعف في البنية التحتية المالية الرقمية وعدم كفاءة قرارات الإنفاق، وتقلبات الإيرادات، والعجز المستمر، وتراكم الديون، دون الاعتماد على التقديرات الاقتصادية القياسية.

المبحث الثاني: الاطار النظري

اولاً: النظريات المضرة للعلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة القرارات المالية

1- نظرية فعالية السياسة المالية: تؤكد نظرية السياسة المالية على دور قرارات الإنفاق والإيرادات الحكومية في استقرار النشاط الاقتصادي والتأثير على الطلب الكلي. ووفقاً للاقتصاد الكينزي، تعتمد فعالية السياسة المالية على دقة وتوقيت وحجم التدخلات المالية (Keynes, 1936). ويؤدي عدم دقة توقعات الإيرادات أو عدم كفاءة تخطيط الإنفاق إلى تقليل المضاعف المالي وإضعاف الدور المعاكس للدورة الاقتصادية للسياسة المالية. وتُبرز التطورات اللاحقة في

نظرية الاقتصاد الكلي أن فعالية السياسة المالية مقيدة بمحدودية المعلومات وتأخر اتخاذ القرارات (Auerbach and Gorodnichenko, 2012) وتُحسّن التقنيات الرقمية القاعدة المعلوماتية للسياسة المالية من خلال تعزيز دقة التوقعات وتقليل تأخيرات التنفيذ، مما يزيد من قدرة التدخلات المالية على تحقيق الاستقرار، لا سيما في الاقتصادات النامية.

2- نظرية المالية العامة والتخصيص الأمثل للموارد: تُحدد نظرية موسغريف للمالية العامة كفاءة التخصيص كإحدى الوظائف الأساسية للسياسة المالية (Musgrave, 1959). ويتطلب التخصيص الكفاء معلومات دقيقة حول القدرة المالية، واحتياجات الإنفاق، وتكاليف الفرصة البديلة. وتؤدي أنظمة البيانات الضعيفة إلى زيادة احتمالية سوء التخصيص وانخفاض الرفاه الاجتماعي. وتُشير أدبيات المالية العامة الحديثة إلى أن الأنظمة المالية القائمة على البيانات تُحسّن كفاءة الإنفاق وتعبئة الإيرادات من خلال تمكين اتخاذ قرارات الميزانية القائمة على الأدلة (IMF, 2018). وتُعزز الأدوات الرقمية وظيفة التخصيص في السياسة المالية من خلال تحسين تقييم البرامج العامة ومواءمة الإنفاق مع الأولويات الاقتصادية، وهو أمر بالغ الأهمية للاقتصادات ذات القطاعات العامة الكبيرة كالعراق.

3- التوقعات العقلانية والمصادقية المالية: تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن الفاعلين الاقتصاديين يُكوّنون توقعاتهم بناءً على جميع المعلومات المتاحة، ويُعدّلون سلوكهم وفقاً لذلك (Lucas, 1976). تصبح السياسة المالية أقل فعالية عندما تكون التوقعات المالية متحيزة أو غير موثوقة بشكل منهجي، لأن ذلك يُقوّض مصداقية السياسة ويُضعف آليات انتقالها. تُظهر الدراسات التجريبية أن تحسين الشفافية المالية ودقة التنبؤات يُعزز المصادقية المالية والاستقرار الاقتصادي الكلي (IMF, 2019). تُوسّع نماذج التنبؤ الرقمية نطاق المعلومات المتاحة لصانعي السياسات، مما يُقلل من أخطاء التنبؤ ويُحسّن التوافق بين النتائج المالية المُعلنة والمُحققة، وبالتالي يُعزز المصادقية المالية.

4- الاستدامة المالية وقيد الميزانية بين الفترات الزمنية: تستند نظرية الاستدامة المالية إلى قيد الميزانية الحكومية بين الفترات الزمنية، والذي يتطلب أن تظل القرارات المالية الحالية والمستقبلية متسقة مع القدرة الإيرادية طويلة الأجل (Blanchard, 1990). تؤدي الانحرافات المستمرة بين البيانات المالية المخططة والفعالية إلى زيادة العجز وتراكم الديون وزيادة هشاشة الوضع المالي. تعزز أدوات التنبؤ الرقمي وتحليل السيناريوهات التوقعات المالية متوسطة وطويلة الأجل، مما يمكّن الحكومات من تقييم المخاطر المالية والاستدامة بشكل أفضل (OECD, 2020). في الاقتصادات المعتمدة على الموارد، يلعب تحسين دقة التنبؤ دوراً حاسماً في منع السلوك المالي المتقلب والحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل.

5- كفاءة القطاع العام واقتصاديات المعلومات: يُبرز علم اقتصاديات المعلومات أن أوجه القصور في عملية صنع القرار في القطاع العام تنبع من عدم تناسق المعلومات وتشتتها وارتفاع تكاليف المعاملات (Stiglitz, 2000). غالباً ما تعتمد الأنظمة المالية التقليدية على بيانات غير مكتملة ومتأخرة، مما يحد من كفاءة مراقبة الإنفاق وإدارة الإيرادات. تُقلل التقنيات الرقمية من عدم تناسق المعلومات وتكاليف المعاملات من خلال تحسين توافر البيانات والتنسيق بين المؤسسات المالية (World Bank, 2021). ونتيجة لذلك، يمكن للسياسة المالية تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحددة بتكلفة اقتصادية أقل، مما يعزز كفاءة القطاع العام بشكل عام.

6- الاقتصاد المؤسسي والحوكمة المالية: يؤكد الاقتصاد المؤسسي أن النتائج المالية تعتمد

على جودة المؤسسات وهياكل الحوكمة، وليس على تصميم السياسات وحده (North,1990). وتُعيق المؤسسات الضعيفة فعالية المالية العامة من خلال الحد من كفاءة تحصيل الإيرادات، والتحكم في الإنفاق، والانضباط المالي. يُعزز التحول الرقمي المؤسسات المالية العامة من خلال تحسين الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات وفقاً للقواعد (IMF,2021). ويُقلل تحسين القدرات المؤسسية من السلوك المالي التقديري، ويدعم سياسة مالية أكثر اتساقاً وفعالية، لا سيما في الاقتصادات النامية التي تشهد إصلاحات هيكلية. تدعم هذه النظريات مجتمعةً الفرضية الأساسية لهذا البحث بأن يُحسّن تبني التقنيات الرقمية الأساس المعلوماتي، والكفاءة، والمصادقية، واستدامة القرارات المالية المتعلقة بالإنفاق والإيرادات، مما يُعزز فعالية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: الدراسات التجريبية التي تقيس العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة القرارات

المالية: تُقدّم مجموعة من الدراسات التجريبية والتطبيقية أدلة قوية على أن الرقمنة تُحسّن بشكل ملحوظ جودة عملية صنع القرار المالي وفعالية السياسة المالية من خلال تأثيرها على توقعات الإيرادات، وكفاءة الإنفاق، والشفافية المالية، والقدرة المؤسسية. وتبيّن الدراسات المقارنة بين الدول أن ضعف نظم المعلومات يُعدّ مصدراً رئيسياً لأخطاء التوقعات المالية المستمرة وانحرافات الميزانية، لا سيما في الاقتصادات النامية والاقتصادات المعتمدة على الموارد (Eyraud and Wu, 2015، 2009، Beetsma et al.) وتُظهر التحليلات التجريبية الحديثة أن اعتماد أدوات التنبؤ الرقمية والنماذج القائمة على البيانات يُقلّل بشكل كبير من تحيّز توقعات الإيرادات ويُحسّن دقة التنبؤ، خاصةً خلال فترات التقلبات الاقتصادية الكلية (Berg et al., 2019، Gupta et al., 2023). تشير الأدلة التجريبية إلى أن التقنيات الرقمية تُحسّن كفاءة الإنفاق من خلال تعزيز آليات الرصد، وخفض تكاليف المعاملات، والحد من تجاوزات التكاليف في عمليات الاستثمار والنفقات العامة (Dabla-Norris et al., 2012، Dabla-Norris et al., 2015، Lewis-Faupel et al., 2016). وفي الوقت نفسه، تكشف دراسات الشفافية المالية أن منصات إعداد التقارير والميزانية الرقمية تُعزز مصادقية الميزانية والانضباط المالي من خلال تضيق الفجوة بين النتائج المالية المخططة والمُحققة، مما يُعزز مصادقية السياسات والاستقرار الاقتصادي الكلي (Alt et al., 2006، 2007، Bastida and Benito, 2019، IMF, 2019). على صعيد الإيرادات، تُقدّم البحوث التجريبية على المستوى الجزئي أدلة دامغة على أن أدوات الإدارة الضريبية الرقمية، مثل الإيداع الإلكتروني والتحقق المتبادل من البيانات، تُحسّن بشكل ملحوظ الامتثال الضريبي وتعبئة الإيرادات، مما يُقلّل من التسريبات ويُحسّن من إمكانية التنبؤ بالإيرادات العامة (Kleven et al., 2011، 2015، Pomeranz, 2022، Okunogbe and Pouliquen). وبعيداً عن النتائج المالية المباشرة، تُشير الدراسات الاقتصادية الكلية إلى أن الأطر المالية الرقمية تُقلّل من التقلبات الدورية المالية من خلال تحسين مصادقية السياسات وتمكين استجابات مالية أكثر فعالية في مواجهة التقلبات الدورية (Bova et al., 2015، Alesina et al., 2019، IMF, 2021). تؤكد البحوث التي تركز على المؤسسات أن فعالية الأدوات المالية الرقمية تتضاعف في البيئات ذات الحوكمة الضعيفة، إذ يعزز التحول الرقمي الشفافية والمساءلة والإدارة المالية القائمة على القواعد، مما يُقوي الحوكمة المالية العامة والاستدامة طويلة الأجل (North, 1990، Acemoglu et al., 2001، 2021، World Bank). وتُقدم هذه النتائج التجريبية مجتمعةً دعماً قوياً للفرضية الأساسية القائلة بأن التقنيات الرقمية تُحسّن كفاءة ودقة قرارات الإنفاق والإيرادات، وتُقلل من الاختلالات المالية، وتُعزز الفعالية العامة للسياسة المالية، مما يُوفر أساساً تجريبياً متيناً لتحليل دور التحول الرقمي في تحسين عملية صنع القرار المالي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: الاطار العملي

أولاً: واقع القرارات المالية في العراق: يُبرز الأداء المالي للعراق في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة ناجمة عن نقاط ضعف هيكلية في إدارة المالية العامة، والاعتماد المفرط على عائدات النفط المتقلبة، والتي تفاقمت بسبب محدودية استخدام الأدوات الرقمية الحديثة في التخطيط والتنفيذ. ووفقاً لخبراء صندوق النقد الدولي، فقد تدهور الميزان المالي العام للعراق من فائض بلغ 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى عجز بلغ حوالي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، نتيجة لارتفاع النفقات الجارية، ولا سيما رواتب القطاع العام، إلى جانب تراجع تحصيل الإيرادات غير النفطية. وتشير التوقعات إلى مزيد من التدهور، حيث يُتوقع أن يتسع العجز المالي إلى حوالي 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بالضغط المستمر على عائدات النفط، وتزايد الإنفاق العام، واستمرار الجمود المالي، مثل ضخامة رواتب القطاع العام ومحدودية تنويع القاعدة الضريبية (IMF, 2025, IMF). يتجلى الخلل الهيكلي في ارتفاع سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في الميزانية، والذي يُقدّر بنحو 84 دولاراً للبرميل في عام 2024 على سبيل المثال انخفاض القيمة الحقيقية لعائدات النفط وعدم كفاءة إدارة الإيرادات (IMF, 2025). يُبرز الجدول (1) تباينات كبيرة بين النفقات والإيرادات المُقدّرة والفعلية في العراق خلال الفترة 2015-2024، مما يُشير إلى نقاط ضعف مُستمرة في التنبؤ المالي ومصادقية الميزانية. بلغ الانحراف في تقديرات الإنفاق حوالي 41% في عام 2015، مما يدل على فجوة كبيرة بين المخصصات المُخططة والتنفيذ الفعلي، بينما سُجّل أدنى انحراف في عام 2019 بنحو 16%. على الرغم من أن انخفاض انحرافات الإنفاق في بعض السنوات قد يُشير إلى تحسّن جزئي في القدرة على التنفيذ، إلا أن الحجم الإجمالي لهذه الانحرافات لا يزال مرتفعاً وفقاً للمعايير الدولية. ووفقاً لإطار عمل الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)، تُعتبر انحرافات الإنفاق التي تتجاوز 10% مؤشراً على ضعف مصادقية الميزانية ومحدودية الرقابة على الإنفاق العام (PEFA Secretariat, 2016). من هذا المنظور، تتجاوز انحرافات الإنفاق في العراق خلال الفترة حدود المعايير الدولية المقبولة بشكل كبير.

جدول (1) الانحراف في النفقات والإيرادات المتحققة في العراق (2015-2024) (تريليون دينار)

السنة	النفقات المقدرة	النفقات المتحققة	الانحراف	نسبة الانحراف	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المتحققة	الانحراف	نسبة الانحراف
2015	119.4	70.5	48.9	41%	94	66.3	27.7	29%
2016	105.9	67	38.9	37%	81.7	54.3	27.4	34%
2017	100.6	73.3	27.3	27%	79	75.7	3.3	4%
2018	104.15	80.8	23.35	22%	91.6	106.4	-14.8	-16%
2019	133.1	111.7	21.4	16%	105.56	107.5	-1.94	-2%
2020	لم تقر الموازنة	76				63.2	-63.2	
2021	129.99	102.8	27.19	21%	101.3	109	-7.7	-8%
2022	لم تقر الموازنة	116				116	-116	
2023	198.9	142	56.9	29%	134.5	135	-0.5	0%
2024	211.8	150	61.8	29%	147.8	140	7.8	5%

المصدر: وزارة المالية جداول تنفيذ الموازنة المنشورة (2015-2024) على الموقع الرسمي، و جريدة الوقائع العراقية، قوانين الموازنة العامة (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2021، 2023)

أما بالنسبة للإيرادات، فإن الانحرافات بين الإيرادات المُقدّرة والفعلية تكشف أيضاً عن نقاط ضعف واضحة في التنبؤ. بلغت انحرافات الإيرادات نحو العجز حوالي 34% في عام 2016، مما يعكس افتراضات متفائلة للغاية وقدرة محدودة على توقع الصدمات في الإيرادات، لا سيما تلك المتعلقة بتقلبات أسعار النفط. وبينما انخفض الانحراف إلى حوالي 0% في عام 2023، مما يشير إلى تقارب أكبر بين التوقعات والنتائج، إلا أن هذا التحسن يبدو مؤقتاً وليس بنويماً. في سنوات أخرى، تذبذبت انحرافات الإيرادات بين العجز والفائض، مما يؤكد غياب إطار تنبؤ مستقر وموثوق. وبالنظر إلى هذه الانحرافات مجتمعة، فإنها تشير إلى ضعف بنيوي في رسم مسارات مالية مستقبلية موثوقة للميزانية العامة. تُقوّض الفجوات الكبيرة بين الأرقام المُقدّرة والفعلية فاعلية السياسة المالية، وتُعقّد عملية تحديد أولويات الإنفاق، وتُضعف الصلة بين

تخطيط الميزانية وأهداف الاستدامة المالية. ومن منظور مؤسسي، يعكس استمرار هذه الانحرافات محدودية القدرات الرقمية في عمليات إعداد الميزانية والتنبؤ بها ومراقبتها، مما يُقيّد قدرة السلطات على دمج البيانات الآنية، وإجراء تحليل السيناريوهات، وتعديل الخطط المالية استجابةً للصدمات الطارئة. وبالتالي، فإن انحرافات الميزانية الملحوظة ليست مجرد أخطاء فنية في التنبؤ، بل تعكس قيوداً هيكلية ورقمية أعمق تُضعف الحوكمة المالية وتُقوّض مصداقية الإطار المالي للعراق.

ثانياً: الإنفاق الحكومي في العراق: الهيكل، أوجه القصور والفجوات الرقمية: تُظهر البيانات الواردة في الجدول (2) هيكلًا جامدًا ومُوجَّهًا نحو الاستهلاك للإنفاق الحكومي في العراق خلال الفترة 2015-2024، مما يُبرز تحديات عميقة الجذور في الاستدامة المالية وكفاءة الإنفاق. وقد ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ من 70.5 تريليون دينار عراقي في عام 2015 إلى حوالي 150 تريليون دينار عراقي في عام 2024، مما يعكس تزايد الضغوط المالية والسياسة التوسعية المُتَّبعة خلال فترات ارتفاع عائدات النفط. وقد تسبب ذلك في رفع الإنفاق الجاري إلى حد كبير بدلاً من الإنفاق الرأسمالي الإنتاجي. ويُهيمن الإنفاق الجاري على هيكل الإنفاق طوال هذه الفترة، حيث ارتفع من 52 تريليون دينار عراقي في عام 2015 إلى 125 تريليون دينار عراقي في عام 2024، مُشكِّلاً في المتوسط ما يزيد عن 75-80% من إجمالي الإنفاق. ضمن النفقات الجارية، تُمثل تعويضات الموظفين المكون الأكبر، إذ تشهد ارتفاعاً مطرداً من 32.6 تريليون دينار عراقي في عام 2015 إلى 60 تريليون دينار عراقي في عام 2024. ويعكس هذا التوسع الهيكلي في فاتورة أجور القطاع العام، التي تتجاوز بشكل ملحوظ معايير الاستدامة المقبولة دولياً. ووفقاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي، تُعتبر فواتير أجور القطاع العام التي تتجاوز 10-12% من الناتج المحلي الإجمالي مصدراً للجمود المالي والمخاطر طويلة الأجل، لا سيما في الاقتصادات المعتمدة على النفط (IMF, 2023، IMF, 2016).

جدول: (2) هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2022-2023) (تريليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	تعويضات الموظفين	الخدمية، السبلية، الصيانة	المنح والإعانات وخدمة الدين	الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين	خدمة الدين	النفقات الكلية	النفقات الاستثمارية
2015	52	32.6	2.66	4.7	11.44	18.5	70.5	
2016	50.5	31.8	2.25	6.51	10.3	15.9	67	
2017	57.3	32.6	4	6	14.3	16	73.3	
2018	67	35.8	4.3	11.2	15.1	13.8	80.8	
2019	87.3	40.6	9.5	16.36	19.7	24.4	111.7	
2020	72.8	40.3	4.64	11.3	16.4	3.2	76	
2021	89.5	42.4	7.64	13.4	19	5.7	102.8	13.3
2022	104	43	16	11	24	8	116	12
2023	118	47	12	20	24	9	142	24
2024	125	60	11	16	26	9	150	25

المصدر: وزارة المالية الحسابات، جداول حسابات الدولة المنشورة على الموقع الرسمي

كما يُظهر الإنفاق على الحماية الاجتماعية والإعانات اتجاهاً تصاعدياً، خاصة بعد عام 2018، مما يعكس اعتماد الحكومة على التحويلات كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي بدلاً من التدخلات الموجهة لتعزيز الكفاءة. بينما يؤدي هذا النوع من الإنفاق دوراً هاماً في التخفيف من آثار الأزمة على المدى القصير، فإن توسعه في غياب آليات استهداف فعالة وقواعد بيانات رقمية للمستفيدين يزيد من التسرب المالي ويُضعف كفاءة الإنفاق. في المقابل، لا يزال الإنفاق الرأسمالي منخفضاً نسبياً ومتقلباً، إذ يتراوح بين 15.9 تريليون و25 تريليون دينار عراقي، ونادراً ما يتجاوز 15-18% من إجمالي الإنفاق. وتشير أفضل الممارسات الدولية إلى أن الأطر المالية المستدامة الموجهة نحو النمو تُخصص ما لا يقل عن 20-30% من إجمالي الإنفاق للإنفاق الرأسمالي والاستثماري، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني من نقص في البنية التحتية (World Bank, 2017، IMF, 2021). ويعكس نقص تخصيص العراق المستمر للإنفاق الرأسمالي ضعف تقييم المشاريع، ومحدودية القدرة على استيعابها، وغياب أنظمة متكاملة لإدارة الاستثمار العام الرقمي. ويتجلى ذلك أيضاً في النقص المتكرر في تنفيذ مخصصات الاستثمار، والتأخير في إنجاز المشاريع، وتجاوز التكاليف. ومن

منظور الاستدامة المالية، يُفاقم هيكل الإنفاق الحالي من هشاشة العراق أمام صدمات أسعار النفط. إذ يُقلل هيمنة بنود الإنفاق الجاري الجامدة من قدرة الحكومة على تعديل الإنفاق بما يُعكس التقلبات الاقتصادية خلال فترات الركود، مما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي وتراكم الديون. كما أن غياب منصات رقمية لرصد الإنفاق، وأطر عمل للإنفاق متوسطة الأجل، وأدوات للموازنة القائمة على الأداء، يُقيد قدرة صانعي السياسات على إعادة تخصيص الموارد بكفاءة أو تقييم الآثار طويلة الأجل للقرارات المالية في الوقت الفعلي. بشكل عام، تؤكد البيانات أن الإنفاق الحكومي في العراق يتسم بجمود شديد، وتأثير تنموي محدود، وضعف التوافق مع معايير الاستدامة المالية الدولية. ويبرز تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة الرقمية لا سيما في مجال مراقبة الأجور، وتقييم المشاريع الاستثمارية، ورصد الإنفاق كشرط أساسي لتحسين كفاءة التخصيص، وتعزيز الانضباط المالي، ودعم الاستدامة المالية على المدى الطويل.

ثالثاً: إيرادات الحكومة في العراق: الهيكل، والتقلبات، والقيود الرقمية: لا تزال إيرادات الحكومة في العراق تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، مما يعكس قاعدة مالية ضيقة هيكلية ومتقلبة للغاية، الأمر الذي يُعيق التخطيط المالي السليم والاستدامة طويلة الأجل. وكما هو موضح في الجدول (3)، شكلت عائدات النفط ما بين 78% و 95% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2015-2024، مع تسجيل أعلى نسبة اعتماد في عام 2022 عقب الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية. وحتى في السنوات التي شهدت جهوداً نسبية لتنويع مصادر الدخل، ظلت الإيرادات غير النفطية هامشية باستمرار، حيث تراوحت بين 7 و 14.6 ترليون دينار أمريكي. هذا التركيز الشديد يُعزّز النتائج المالية لصدمات أسعار النفط الخارجية، ويُضعف بشكل كبير القدرة على التنبؤ بتدفقات الإيرادات. تشير المعايير الدولية إلى أن الاقتصادات المعتمدة على الموارد، والتي تتجاوز عائداتها النفطية 70% من إجمالي إيراداتها، تواجه مخاطر تقلبات مالية حادة وتقلبات دورية اقتصادية مرتفعة، ما لم تدعمها مؤسسات مالية قوية وأنظمة رقمية لإدارة الإيرادات (IMF, 2018; WorldBank, 2022). كما يكشف هيكل الإيرادات في العراق عن نقاط ضعف مستمرة في إدارة الإيرادات ودقة التنبؤات. فعلى الرغم من فترات ارتفاع عائدات النفط - مثل عامي 2018-2019 و 2022 - لا تزال تقلبات الإيرادات واضحة، حيث انخفضت الإيرادات الإجمالية بشكل حاد خلال فترات انخفاض أسعار النفط، كما لوحظ في عامي 2016 و 2020. ويشير هذا النمط إلى افتقار السلطات المالية إلى نماذج تنبؤ رقمية قوية قادرة على دمج ديناميكيات سوق النفط، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وبيانات الإنتاج الآنية في توقعات الإيرادات. وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن تقديرات الإيرادات في العراق تعتمد بشكل كبير على البيانات النقدية وتستند إلى بيانات تاريخية، معتمدةً على افتراضات مبسطة لأسعار النفط بدلاً من أدوات التنبؤ الاحتمالية أو القائمة على السيناريوهات (IMF, 2023). يُحدّ غياب منصات الإيرادات الرقمية المتكاملة من قدرة الحكومة على رصد التدفقات الفعلية ومطابقة الإيرادات النفطية وغير النفطية آنياً، وتعديل القرارات المالية بشكل استباقي.

جدول (3) هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2022-2023) (ترليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	اجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية
2015	51.7	14.6	66.3	78%
2016	44.6	9.7	54.3	82%
2017	65.2	10.5	75.7	86%
2018	96	10.4	106.4	90%
2019	99.5	8	107.5	92%
2020	56	7.24	63.2	89%
2021	96.6	12.45	109	89%
2022	154	7	161	95%
2023	125	10	135	93%
2024	127	13	140	91%

المصدر: وزارة المالية الحسابات، جداول حسابات الدولة المنشورة على الموقع الرسمي

أما فيما يخص الإيرادات غير النفطية، فإن انخفاض مساهمة الضرائب والرسوم بشكل مستمر يعكس أوجه قصور هيكلية في الإدارة وضعف رقمنة أنظمة تحصيل الضرائب. وتشير تقييمات البنك الدولي إلى أن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لا تزال من بين الأدنى في الشرق الأوسط، ويعود ذلك في معظمه إلى تشتت قواعد البيانات، ومحدودية تغطية دافعي الضرائب، وضعف آليات الإنفاذ (WorldBank, 2021). وبدون أدوات الإدارة الضريبية الرقمية مثل الإيداع الإلكتروني، وتكامل البيانات بين الوكالات، وأنظمة الامتثال القائمة على المخاطر تظل الإيرادات غير النفطية غير مرنة للغاية وغير قادرة على القيام بدور استقرار في السياسة المالية. ونتيجة لذلك، تبقى قرارات الإيرادات في العراق رد فعلية وليست استراتيجية، مما يُفاقم الهشاشة المالية ويُقوّض استدامة المالية العامة. بشكل عام، تؤكد الأدلة الواردة في الجدول (3) أن نظام الإيرادات في العراق لا يعاني فقط من الاعتماد على النفط، بل يعاني أيضاً من نقص حاد في التكنولوجيا الرقمية، مما يُضعف القدرة على التنبؤ بالإيرادات، ويقلل من مرونة المالية العامة، ويزيد من اختلالات الميزانية. لذا، يُعدّ تعزيز أنظمة إدارة الإيرادات الرقمية أمراً بالغ الأهمية لتحسين القدرة على التنبؤ بالإيرادات، ودعم السياسة المالية المضادة للدورات الاقتصادية، وتعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

رابعاً: العجز المالي والدين العام في العراق: هشاشة هيكلية، قيود رقمية، وتحديات

الاستدامة: تُظهر بيانات الميزان المالي المبيّنة في الجدول (4) نمطاً متقلباً للغاية من العجز والفائض في العراق خلال الفترة 2015-2024، مما يعكس هشاشة الإطار المالي وتأثره الشديد بتقلبات أسعار النفط. خلال النصف الأول من هذه الفترة، عانى العراق من عجز مالي مستمر، بلغ 18.5 ترليون دينار عراقي في عام 2015 و12.7 ترليون دينار عراقي في عام 2016، ويعود ذلك بشكل رئيسي- إلى انهيار أسعار النفط العالمية، والالتزامات الصارمة بالإنفاق الجاري، ومحدودية القدرة على التكيف المالي. يُبرز هذا العجز الطبيعة الدورية للسياسة المالية، حيث ظلت مستويات الإنفاق مرتفعة على الرغم من الانكماش الحاد في الإيرادات. شهد عامي 2017 و2018 تحسناً مؤقتاً، حيث تحول الميزان المالي إلى فائض قدره 2.4 ترليون دينار عراقي و25.6 ترليون دينار عراقي على التوالي، مما يعكس انتعاش أسعار النفط وزيادة عائدات التصدير. مع ذلك، لم يكن هذا التحسن مدعوماً بإصلاحات مالية هيكلية أو تعزيز للمؤسسات المالية، مما يجعله هشاً بطبيعته. إن عودة ظهور العجز في عام 2019 (4.2 ترليون دينار عراقي) وعجز كبير في عام 2020 (12.8 ترليون دينار عراقي) خلال صدمة جائحة كوفيد-19، يُبرز غياب احتياطات مالية فعّالة ومحدودية القدرة على تطبيق سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية.

جدول (4) العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2015-2024) (ترليون دينار)

السنة	العجز / الفائض
2015	-18.5
2016	-12.7
2017	2.4
2018	25.6
2019	-4.2
2020	-12.8
2021	6.2
2022	31
2023	11
2024	28

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الحسابات، جداول حسابات الدولة المنشورة على الموقع الرسمي ابتداءً من عام 2021، تحوّل الميزان المالي مجدداً إلى فائض، وبلغ ذروته عند 31 ترليون دينار عراقي في عام 2022، وظلّ إيجابياً في عامي 2023 و2024. وبينما تعكس هذه الفوائض ظروفاً

مواتية في سوق النفط، فإنها تكشف أيضاً عن ضعف جوهري في استدامة المالية العامة. وتؤكد الأطر المالية الدولية أن استمرار الفوائض المالية، مدفوعة في المقام الأول بعوائد السلع الأساسية، لا يُشير بالضرورة إلى إدارة مالية سليمة ما لم تكن مدعومة بقواعد مالية موثوقة، وآليات استقرار، وأطر إنفاق متوسطة الأجل (IMF, 2018; World Bank 2022). في حالة العراق، يشير استمرار التقلبات المالية الكبيرة إلى أن النتائج المالية تتأثر بشكل أكبر بتحركات أسعار النفط الخارجية، أكثر من تأثرها بصنع القرار المالي المدروس والمبني على البيانات. يكشف التفاعل بين العجز المالي والدين العام في العراق عن إطار مالي هش هيكلياً ومتأثر بشدة بالدورات الاقتصادية، مدفوعاً إلى حد كبير بتقلبات عائدات النفط، ومتفاقماً بسبب ضعف المؤسسات المالية ومحدودية القدرات الرقمية. الاقتصادية بشكل عام، تشير الأدلة مجتمعة حول الأرصدة المالية وديناميكيات الدين إلى أن عدم الاستقرار المالي في العراق لا يقتصر على كونه نتيجة للاعتماد على النفط فحسب، بل هو أيضاً نتيجة لقصور مؤسسي. ومعلوماتي. يُعد تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة الرقمية لا سيما في التنبؤ المالي وإدارة الدين والميزانية متوسطة الأجل أمراً ضرورياً لكسر حلقة العجز والدين وأسعار النفط، وتعزيز الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أن النتائج المالية في العراق تتأثر بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط الخارجية، بدلاً من اتخاذ قرارات مالية قائمة على قواعد محددة وبيانات دقيقة، مما يعكس ضعفاً هيكلياً في الإطار المالي.
- 2- يتسم الإنفاق الحكومي بجمود كبير وانحياز نحو الاستهلاك، حيث يهيمن الإنفاق الجاري باستمرار على إجمالي الإنفاق، مما يحد من المرونة المالية ويضعف الأثر التنموي للسياسة المالية.
- 3- لا يزال أداء الإيرادات متقلباً للغاية ومتركزاً بشكل كبير في عائدات النفط، حيث تتجاوز عائدات النفط باستمرار عتبات المخاطر المعترف بها دولياً للاستدامة المالية، مما يعرض المالية العامة لصدمات متكررة.
- 4- تشير الانحرافات الكبيرة والمتكررة بين النفقات والإيرادات المدرجة في الميزانية والنفقات والإيرادات الفعلية إلى ضعف قدرة التنبؤ المالي ومحدودية استخدام أدوات التحليل الاستشرافية.
- 5- انعكست العجوزات المالية خلال فترات الركود الاقتصادي بشكل مباشر على زيادة الدين العام، بينما لم تُستخدم الفوائض المالية خلال فترات ازدهار النفط بشكل منهجي لخفض الدين أو بناء احتياطات مالية، مما يعكس ضعف إدارة الفوائض.
- 6- لا تزال ديناميكيات العجز متأثرة بالدورات الاقتصادية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بدورات عائدات النفط، مما يزيد من مخاطر إعادة التمويل ويقوض المصداقية المالية.
- 7- أدى غياب أنظمة إدارة مالية عامة رقمية متكاملة إلى تفاقم عدم تناسق المعلومات، وإضعاف الرقابة على الإنفاق، وتقليل القدرة على التنبؤ بالإيرادات، والحد من التنسيق الفعال بين التخطيط المالي وإدارة الدين.
- 8- بشكل عام، تُظهر النتائج أن عدم الاستقرار المالي في العراق ليس نتيجة للاعتماد على النفط فحسب، بل هو أيضاً نتيجة لقصور مؤسسي ورقمي يُضعف جودة القرارات المالية.

ثانياً: التوصيات

- 1- اعتماد منصة رقمية متكاملة لإدارة المالية العامة تربط بين إعداد الميزانية وتنفيذها وإدارة النقد ومراقبة الدين في الوقت الفعلي.

- 2- التحول من الميزانية التدريجية القائمة على المدخلات إلى أطر إنفاق متوسطة الأجل قائمة على الأداء، مدعومة بأنظمة رقمية للمراقبة والتقييم.
- 3- تطوير نماذج رقمية للتنبؤ بالإيرادات تُدمج مؤشرات سوق النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليل السيناريوهات للحد من تحيز التنبؤ وتحسين القدرة على التنبؤ المالي.
- 4- تسريع رقمنة إدارة الضرائب من خلال تقديم القرارات إلكترونياً، وتكامل البيانات، وأنظمة الامتثال القائمة على المخاطر لتعزيز تحصيل الإيرادات غير النفطية.
- 5- وضع استراتيجية رقمية لإدارة الديون متوسطة الأجل تربط قرارات الاقتراض بمؤشرات الاستدامة المالية، وتراعي بشكل صريح سيناريوهات تقلبات أسعار النفط.
- 6- وضع قواعد مالية واضحة مدعومة بآليات إنفاذ رقمية، تستهدف بشكل خاص نمو الإنفاق واستدامة الدين خلال فترات ازدهار أسعار النفط.
- 7- توجيه الفوائض المالية المتعلقة بالنفط نحو إطار عمل لتحقيق الاستقرار وخفض الدين، بدلاً من التوسع الدائم في الإنفاق.
- 8- تعزيز التنسيق المؤسسي بين وزارة المالية والبنك المركزي والوزارات المعنية من خلال قواعد بيانات رقمية مشتركة ولوحات معلومات مالية آنية.
- 9- الاستثمار في رأس المال البشري والقدرات التحليلية داخل المؤسسات المالية لضمان الاستخدام الفعال للأدوات الرقمية في التخطيط المالي واتخاذ القرارات.

المصادر Reference

- 1- وزارة المالية – حسابات الدولة للسنوات 2015-2024، المنشورة على الموقع الرسمي.
- 2- وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قوانين الموازنة الاتحادية للاعوام 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2021 و 2022-2023
- 3- Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J.A. (2001) 'The colonial origins of comparative development: An empirical investigation', American Economic Review, 91(5), pp. 1369–1401.
- 4- Alesina, A., Favero, C. and Giavazzi, F. (2019) Austerity: When It Works and When It Doesn't. Princeton: Princeton University Press.
- 5- Alt, J.E., Lassen, D.D. and Skilling, D. (2006) 'Fiscal transparency, governance, and public sector performance', IMF Working Paper, WP/06/225. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 6- Auerbach, A.J. and Gorodnichenko, Y. (2012) 'Measuring the output responses to fiscal policy', American Economic Journal: Economic Policy, 4(2), pp. 1–27.
- 7- Bastida, F. and Benito, B. (2007) 'Central government budget practices and transparency: An international comparison', Public Administration, 85(3), pp. 667–716.
- 8- Beetsma, R., Giuliodori, M. and Wierdsma, P. (2009) 'Planning to cheat: EU fiscal policy in real time', Economic Policy, 24(60), pp. 753–804.
- 9- Berg, A., Portillo, R., Yang, S.C.S. and Zanna, L.F. (2019) 'Public investment, growth, and debt sustainability: Putting together the pieces', IMF Working Paper, WP/19/136. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 10- Blanchard, O. (1990) 'Suggestions for a new set of fiscal indicators', OECD Economics Department Working Papers, No. 79.
- 11- Bova, E., Carcenac, N. and Guerguil, M. (2015) 'Fiscal rules and the procyclicality of fiscal policy in developing countries', IMF Working Paper, WP/15/65. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 12- Dabla-Norris, E., Brumby, J., Kyobe, A., Mills, Z. and Papageorgiou, C. (2012) 'Investing in public investment: An index of public investment efficiency', Journal of Economic Growth, 17(3), pp. 235–266.
- 13- Dabla-Norris, E., Ho, G., Kochhar, K., Kyobe, A. and Tchaidze, R. (2015) Causes and consequences of income inequality: A global perspective. Washington, DC: International

Monetary Fund.

14- Eyraud, L. and Wu, T. (2015) 'Playing by the rules: Reforming fiscal governance in Europe', IMF Working Paper, WP/15/67. Washington, DC: International Monetary Fund.

15- Gupta, S., Liu, E. and Mulas-Granados, C. (2023) Digitalization and public finance. Washington, DC: International Monetary Fund.

16- IMF (2018) Public Financial Management and Fiscal Transparency. Washington, DC: International Monetary Fund.

17- IMF (2019) Fiscal Transparency Handbook. Washington, DC: International Monetary Fund.

18- IMF (2021) Digitalization and Public Finance. Washington, DC: International Monetary Fund.

19- IMF (2021) Fiscal monitor: Strengthening the credibility of public finances. Washington, DC: International Monetary Fund.

20- IMF (2024) Iraq: Staff Concluding Statement of the 2024 Article IV Mission. Washington, DC: International Monetary Fund.

21- IMF (2025) Iraq: Staff Concluding Statement of the 2025 Article IV Mission. Washington, DC: International Monetary Fund.

22- (IMF) (2018) Fiscal Rules at a Glance. Washington, DC:

23- (IMF) (2022) Iraq: Selected Issues. Washington, DC: International Monetary Fund.

24- (IMF) (2023) Iraq: Article IV Consultation—Staff Report. Washington, DC: International Monetary Fund.

25- (IMF) (2023) Iraq: Article IV Consultation—Staff Report. Washington, DC: International Monetary Fund.

26- Keynes, J.M. (1936) The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.

27- Kleven, H.J., Knudsen, M.B., Kreiner, C.T., Pedersen, S. and Saez, E. (2011) 'Unwilling or unable to cheat? Evidence from a tax audit experiment in Denmark', *Econometrica*, 79(3), pp. 651–692.

28- Lewis-Faupel, S., Neggers, Y., Olken, B.A. and Pande, R. (2016) 'Can electronic procurement improve infrastructure provision? Evidence from public works in India and Indonesia', *American Economic Journal: Economic Policy*, 8(3), pp. 258–283.

29- Lucas, R.E. (1976) 'Econometric policy evaluation: A critique', *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, 1, pp. 19–46.

30- Musgrave, R.A. (1959) The Theory of Public Finance. New York: McGraw-Hill.

31- North, D.C. (1990) Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press.

32- OECD (2020) Budgeting and Public Expenditures in the Digital Age. Paris: OECD Publishing.

33- Okunogbe, O. and Pouliquen, V. (2022) 'Technology, taxation, and corruption: Evidence from the introduction of electronic filing', *American Economic Journal: Economic Policy*, 14(1), pp. 1–37.

34- PEFA Secretariat (2016) Framework for Assessing Public Financial Management. Washington, DC: PEFA Secretariat.

35- Pomeranz, D. (2015) 'No taxation without information: Deterrence and self-enforcement in the value added tax', *American Economic Review*, 105(8), pp. 2539–2569.

36- Stiglitz, J.E. (2000) Economics of the Public Sector. 3rd edn. New York: W.W. Norton.

37- World Bank (2021) GovTech: Putting People First. Washington, DC: World Bank.

38- World Bank (2021) World development report 2021: Data for better lives. Washington, DC: World Bank.

39- World Bank (2022) Iraq Public Expenditure Review: Toward Fiscal Sustainability. Washington, DC: World Bank.

40- World Bank (2022) Iraq Public Finance Review. Washington, DC: World Bank.